



كوت ماري عبيراق
داد كاي بالاي نيئتجيادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٤/اتحادية/٢٠١٠

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٨ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندی وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئتمن المداونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : وزير المالية /إضافة لوظيفته – وكيله الموظف الحقوقي جاسم عواد احمد .
المدعى عليه : جودي عبد عبود .

الإدعاء:

ادعى المدعي ان العقار المرقم (٥م ٢٦٣/٥) كويرش يعود لوزارة المالية وان المدعى عليه في هذه الدعوى اقام الدعوى المرقمة (٥٦/ب/٢٠٠٧) في محكمة بداعة المحمودية طلب فيها تعويضه عما ادعاه بفقدانه ذلك العقار استناداً الى القرار (١٠٣) لسنة ١٩٩٧ وقد أصدرت محكمة بداعة المحمودية قرارها بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٥ بتعويضه مبلغ تسعين مليون دينار. وان القرار رقم (١٠٣) لسنة ١٩٩٧ لا يزال العمل به سارياً ولم يصدر أي تشريع بالغائه وعليه يكون قرار المحكمة المذكور مخالفاً للمادة (١٣٠) من الدستور . وطلب الغاء قرار محكمة بداعة المحمودية بالدعوى (٥٦/ب/٢٠٠٧) الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٥ وتحمیل المدعى عليه المصارييف والأتعاب .
وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة وفقاً للفقرة (ثلاثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا وبعد استكمال الإجراءات المطلوبة وفقاً للفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور تم تعيين موعد للمرافعة فحضر وكيل المدعى ولم يحضر المدعى عليه ولم يرسل من ينوب عنه قانوناً رغم التبليغ وكرر وكيل المدعى عريضة الدعوى وطلب الحكم على وفق ماورد فيها وافهم ختام المرافعة .

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٤/اتحادية/٢٠١٠

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا في موضوع الدعوى وطلبات المدعي في دعواه . تجد المحكمة ان المدعي إضافة لتوظيفته كان بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٥ وبالمدعى المرقمة (٢٠٠٧/ب/٥٦) بداءة المحمودية قد صدر حكماً يقضي بالزامه مبلغ تسعين مليون دينار تعويضاً عن قطعة الارض موضوعة تلك الدعوى وان المدعي يطلب الغاء الحكم الصادر بالتعويض من محكمة بداءة المحمودية . وحيث ان اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا محددة بالمادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ ولم يكن من بين هذه الاختصاصات اختصاص الغاء الاحكام الصادرة عن المحاكم ، حيث ان الاحكام الصادرة عن المحاكم قد حدد لها القانون طرق الطعن فيها ، فكان المقتضى اتباع تلك الطرق في مواعيدها ، عليه تكون دعوى المدعي قد اقيمت في المحكمة الاتحادية العليا خارج الاختصاص . عليه قرر الحكم برد الدعوى وتحميل المدعي الرسوم حكماً باتاً وافهم علناً .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندی

العضو
عيود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن